المحاضرة السابعة: اثار الفساد الاداري والمالي وسبل محاربته

1-اثار الفساد الاداري والمالي

يترتب عن الفساد الاداري والمالي مجموعة من الاثار والتي تمس عدة جوانب اقتصادية، سياسية واجتماعية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-1الآثار الاقتصادية :نذكر منها على النحو التالي:

-تدني كفاءة الاستثمار العام.

-اضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة.

-اضعاف التدفقات الاستثمارية مما يسهم في تدني إنتاجية الضرائب.

-يؤدي انخفاض الإيرادات الى سعي الدولة لتغطية نفقاتها عبر وسائل أخرى كالاقتراض الداخلي والخارجي مما يترك أثره على الاقتصاد لفترات تمتد لسنوات طويلة

-تردي حالة توزيع الدخل والثروة.

-تبديد واستنزاف أموال الدولة.

-هروب الأموال المحلية الى الخارج وما يتبعه من قلة فرص العمل وارتفاع البطالة والفقر.

-ارتفاع الأسعار حيث تتم إضافة قيمة الرشوة والعمولات إلى تكلفة السلع والخدمات التي تقدمها هذه الجهات وبالتالي يتحملها المستهلك.

1-2-الآثار السياسية: يترك الفساد اثارا سلبية على النظام السياسي ككل سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته، نذكر أهمها كما يلي:

-خلق فجوة بين المواطنين والحكومة مما قد يؤدي الى دعم المعارضة للإطاحة بالحكومة القائمة.

-يقلل من شرعية النظام السياسي في نظر المواطنين وعدم الثقة في الحكومة مما يؤدي إلى ضعف الإحساس بالانتماء للوطن.

-يسيء الى سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع الدول التي يمكن أن تقدم الدعم المادي له، وهو ما قد يجعل هذه الدول تضع شروطا قد تمس بسيادة الدولة لمنح مساعداتها.

-سبب الفساد يتفاقم الشعور بالتهميش والحرمان نتيجة تعمق الفجوة بين فئات المجتمع وهو ما يدفع إلى العنف والثورة على النظام القائم.

-يضعف الفساد المشاركة السياسية نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة.

3-1-الآثار الاجتماعية :من الناحية الاجتماعية يمكن ان نلخص الاثار الاجتماعية للفساد في:

-ضعف العدالة الاجتماعية.

-ضعف القيم الأخلاقية وانتشار الإحباط واللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع.

-تفشي التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص.

-فقدان قيمة العمل وازدياد التقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي.

-تراجع الاهتمام بالحق العام.

-الاحتقان الاجتماعي بسبب تنامي الشعور بالظلم والحقد بين شرائح المجتمع

-ازدياد حجم المجموعات المهمشة والمتضررة.

-يساهم الفساد الإداري والمالي في تقويض مناخ الاستثمار، حيث أن البيئة الاستثمارية التي لا تتسم بالشفافية والنزاهة ولا تخضع للمعايير والضوابط القانونية المتعارف عليها، تؤدي على عزوف المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب الجادين على الإقدام على انجاز مشاريعهم وتوظيف أموالهم.

4-1 الاثار الادارية: يمكن تلخيصها في:

- إهدار مصالح المواطنين نتيجة عدم الموضوعية في التعيين وعدم الاهتمام بالعمل وقيمة الوقت.

-السلوك المنحرف للموظفين يعطي قدوة سيئة للموظفين الجدد الذي يؤدي إلى هجرة الكفاءات نتيجة عدم العدالة وعدم الرضا عن الأوضاع العامة.

2-اساليب محاربته من طرف الدولة الجزائرية

وعلى الرغم من أجماع البشرية على رفض الفساد بأنواعه المختلفة ومنها الفساد الإداري والمالي إلا أن أمم الأرض تفاوتت في طرق محاربته ومكافحته، فالإسلام دعا الى تعبئة الفرد بمنظومة أخلاقية مركزة ومرتكزة على نظام محاسبة داخل الضمير يطلق عليه التقوى الى جانب الرادع القانوني لمن لم ينفع معهم ردع الضمير، بينما تعول الليبرالية الغربية الحديثة على وضع حزمة كثيفة من القوانين الرادعة في أطار من الإجراءات الرقابية والمحاسبية الدقيقة ، حيث أن القناعة التامة بخطورة الفساد وماله من مخاطر وتهديد على استقرار وامن المجتمعات فقد اوجدت عدة أجهزة هدفها الحد من هذه الظاهرة ومنها منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، منظمة الثقافة العالمية وغيرها من المنظمات المحلية على المستوى الداخلي في الدول.

ان تعقد ظاهرة الفساد الإداري والمالي وإمكانية تغلغلها في جوانب الحياة الإدارية ونتائجها السلبية قد دفعت الى وضع عدة آليات لمكافحتها واحتوائها ومن ثم القضاء عليها ومنها:

- الإصلاح الإداري بالتخلص من السلوك الإداري الفاسد وتحسين الإدارة العامة من خلال وضع نظام عادل للتعيين وتقييم أداء الموظفين والمسؤولين وترقيتهم، وزيادة رواتب الموظفين وتحسين

مستوى المعيشة والعمل على إصلاح نظام الخدمة المدنية من خلال معالجة الأسباب المنشئة للفساد الفساد الإداري والمالي.

- تفعيل دور المؤسسات الرقابية والتي لها الحق في الأشراف ومتابعة حالات الفساد الإداري والمالي وتعزيز المسائلة والمحاسبة للأشخاص الذين يتولون المناصب العامة من خلال نظام قضائي مستقل ونزيه يعزز بسيادة القانون
- سن قوانين واضحة وصريحة وتنظيمات إدارية متطورة ، وإنشاء مؤسسات وأجهزة تنفيذية ورقابية عالية الكفاءة تساندها أرادة سياسية حازمة لمتابعة حالات الفساد الإداري والمالي
- متابعة الموظفين الحكوميين ومساءلتهم واستجوابهم أمام رؤسائهم عن نتائج أعمالهم وان ويكون هؤلاء الرؤساء مسؤولين بدورهم أمام السلطة الأعلى منهم وفقا للتسلسل الإداري.
- الإصلاح الاجتماعي وذلك بالعمل على زيادة وعي الناس بمخاطر الفساد والتأكيد على دور الأسرة والمدرسة في غرس القيم الدينية والأخلاقية كالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل وبناء الإنسان القدوة في ممارسته للمهنة وفضح الفاسدين.
- الإصلاح السياسي وذلك من خلال بناء نظام سياسي ديمقراطي يتسم بالحرية التنافسية والقابلية على المحاسبة وأن يكون ملتزم ومقتنع بمحاربة الفساد ، والعمل على أيجاد جهاز قضائي مستقل ونزيه تنفذ أحكامه على جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن أنتمائتهم وطوائفهم وأن يحاسب كبار الفاسدين في مؤسسات الدولة كما يحاسب صغارهم.

3- الجهود الدولية و الإقليمية لمكافحة الفساد:

لقد أضحى الفساد بشتى أشكاله وخاصة الفساد الإداري والمالي، آفة عابرة للحدود وسريعة الانتشار ومن الأثار السلبية للعولمة، حيث لا يقتصر على دولة معينة او نظام اقتصادي او سياسي معين، بل هو أهم ظاهرة مست مختلف دول العالم وأصبحت تشكل خطرا وعامل إزعاج على استقرار البلدان والحكومات وأمنها، ما أدى إلى ضرورة التفكير بجدية لمواجهة هذه الظاهرة والحد من انتشارها بالتعاون بين المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والوطنية نوضح أهم هذه الهيئات والمنظمات كما يلي:

- **1-هيئة الأمم المتحدة :** وهي منظمة عالمية تضم في عضويتها جميع دول العالم المستقلة تقريبا، تأسست بتاريخ 24 أكتوبر 1954 ، ونتيجة انتشار آفة الفساد بمختلف أشكالها التي زادت من حدته و خطورته ، ظهرت الحاجة إلى التعاون الدولي بين كل أعضاء هذه المنظمة.
- **منظمة الشفافية الدولية:** تعتبر هذه المنظمة من أكثر المنظمات الأهلية نشاطا وفعالية في مجال مكافحة الفساد، أنشئت عام 1993 في ألمانيا كمؤسسة غير ربحية غرضها محاربة الفساد في العالم

اجمع من خلال زيادة فرص ونسب مساءلة الحكومة، شعارها الاتحاد العالمي ضد الفساد خاصة في الدول النامية.

- **البنك الدولي:** تبنى البنك الدولي عام 1996 خطة لمساعدة الدول في مواجهة الفساد ومحاصرته، تتضمن ثلاث عناصر أولها تشخيص الظاهرة وأسبابها وعواقبها، وثانيها إدخال إصلاحات على أنظمة الدولة من النواحي التشريعية والتنظيمية، وثالثها إشراك المجتمع الدولي والمنظمات الغير حكومية ووسائل الإعلام لمكافحة الفساد.
- **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:** وهي منظمة دولية مكونة من مجموعة من الدوال المتقدمة التي تقبل بمبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر، تعتبر جهودها من أهم واشمل المبادرات الدولية لمكافحة الفساد.

بالإضافة الى منظمات وهيئات أخرى تتمثل في:

-المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد

-منظمة الدول الأمريكية

-المبادرة الإفريقية

-الاتحاد الأوربي